أبعـــاد

سعيد الحمد

هل للحزب الطائفي أن يكون ديمقراطياً..!!؟؟

هو أحد الأسئلة التي سعت مجموعات للاسف «تقدمية» أن تشغلنا به لشهور امتدت لسنوات تركت وخلفت وراءها آثاراً سلبية جداً ليس في العلاقات بين أعضاء التنظيم «التقدمي» الواحد بل في اسلوب ادارتهم للمرحلة وادارتهم لما عُرف من وقتها الى الآن بالتحالفات والتفاهمات الأمر الذي تأثرت به وحدة صفوف أعضائهم «القليلي العدد» في الوقت الذي لم يتركوا فيه تأثيراً فكرياً «تقدمياً» على اعضاء وجماعات الاحزاب والتنظيمات الطائفية التي تفاهموا ثم تحالفوا معها.

وهي دلالة على ان الحزب الطائفي الحديدي بتركيبته وطبيعته خاضع لأدلوجته وليس ايديولوجيته بشكل مرجعي لا يمكن معه الخروج من بيت طاعة المرجعية فهي والكفر سيان ولابُد لهم من غطاء مرجعي من الطائفة.

وهذه حقيقة اصطدم بها عبدالوهاب حسين حين اراد الخروج عن خط الوفاق بعد المشاركة فسعى لاستبدال مرجعيته الايديولوجية الطائفية «عيسى قاسم» بالمدعو محمد سند لكنه لم يفلح فطلب منها ان تعطية مساحة وتفاهم معها على ذلك «مع عيسى قاسم» فأسس تياره «وفاء».

فيما يخصنا كتقدميين في السبعينات وحتى نهايتها لم نكن مشغولين بسؤال ديمقراطية الاحزاب الطائفية.. وهو سؤال مدسوس اخترق «التقدميين» بعد نشوتهم بانقلاب ـ خميني ثم فزعتهم هنا في البحرين بعد منتصف التسعينات وقبلها ايضاً مع الحراك الذي قادته مجموعة «احرار البحرين» في الداخل والخارج ومجموعة عبدالامير الجمري.

وقد برزت مجموعة «تقدمية» عارضت هذا الانسياق مع الاحزاب الطائفية اصدرت «المانفستو» الشهير الذي كتبه الاديب الراحل عبدالله خليفة نعترض فيه وبقوة على هذا الانسياق «التقدمي» الذي كان بداية لما هو معروف من تداعيات وانزياحات انتهت بـ «التقدميين» الى احضان الوفاق بشكل نهائي.

وتدور الدوائر بتجارب المرحلة خصوصاً مرحلة 2011 لنسأل نحن نفس السؤال.. هل يمكن ان يكون الحزب الطائفي ديمقراطياً؟؟ انقلاب الدوار ووقوف الجميع بمن فيهم «التقدميون» تحت شعار «باقون حتى يرحل النظام» يثبت ان الحزب الطائفي حزب غير ديمقراطي ولن يكون ديمقراطياً.

فهذا الحزب «الطائفي» استثمر شعار الديمقراطية عندما احس ان الشعب متعطش لها استغلالاً اسطورياً.. فحولها الى اسطورة خرافية يملك وحده مفاتيحها.. فالديمقراطية بدونه لا شيء وفي وجوده هي كل شيء.

فرفع الحزب الطائفي «البرلمان هو الحل» يخدع الجمهور فيستلم البرلمان الذي هو جزء بسيط جداً من الحل وليس الحل كلّ الحل.. وهذا ما أثبتته التجربة هنا.. ثم عاد الحزب الطائفي نفسه الذي رفع شعار «البرلمان هو الحل» ليطعن البرلمان ويتهكم عليه كمؤسسة وينال حتى من الجمهور الذي شارك في انتخاب البرلمان.. فقط لانه ليس موجوداً فيه.

فالديمقراطية في وجوده هي كل شيء وفي عدم وجوده هي لا شيء.. والبرلمان في وجوده هو «الحل» وفي عدم وجوده هو باطل الاباطيل وهو كذبة وخدعة..!!

هكذا تحولت الديمقراطية في الفكر الثيوقراطي الطائفي الى اسطورة تقوم وتعتمد على وجود «المخلّص والمنقذ» وهو هنا الوفاق نفسها الى سيطرت بالفكر المؤسطر على جمهورها فاستحضرت وأعادت انتاج المخلّص والمنقذ كما في سائر الاساطير في شخص مرجعيتها او قائدها.

وفي ذروة انقلابها افتضح وانكشف شعارها الطائفي الذي تغطى لسنوات بشعارها الديمقراطي الزائف.. فكانت التجربة صادمة لعامة لجمهور من المواطنين الذين عايشوا الوجه البغيض لطائفية الانقلاب.

الديمقراطية ثقافة «جورج طرابيشي» فهل لدى الوفاق ثقافة ديمقراطية وهي التي هددت بفصل عضو فيها بإقالته وطرده واقصائه ثم هددته في اولاده واحفاده واهل بيته وعائلته لانه مارس جزءاً من حريته في عزمه على الترشح؟

للرجوع للمقالات السابقة

> الحزب «الطائفي» استثمر شعار الديمقراطية عندما أحس أن الشعب متعطش لها

الأقنعة الأمريكية

فهد المضحكي

في الفترة التي قاد فيها رونالد ريجان الولايات المتحدة تميزت الادارة الامريكية بإرهاب الدولة وباللصوصية الدولية وباوقح اشكال النهب!

في تلك الفترة التي وصفها المحللون بانها وصمة عار في جبين السياسة الامريكية، اتخذت واشنطن من «السيطرة العالمية» طريقا للتصعيد المتهور لسباق التسلح، وتصعيد التوترات في مختلف العالم، خاصة العالم الثالث «والحقت هذه السياسة اضرارا هائلة ببلدان آسيا، وافريقيا وامريكا اللاتينية، التي كان اقتصادها وقتذاك يواجه نهباً منتظما من قبل الاحتكارات المتعددة الجنسيات! في تلك الفترة التي نصبت فيها الحكومة الامريكية الصواريخ في غرب اوربا، تحضيرا لحرب عالمية ثالثة، اجتاحت قواتها جرينادا، وقامت بالعدوان على لبنان، وهددت البشرية بالدمار من خلال عسكرة الفضاء الخارجي، اذ نشرت »القوات الضاربة« لاستخدامها ضد نيكاراجوا وكوبا والسلفادور، ودعمت الانظمة العنصرية في اسرائيل وجنوب افريقيا والطغاة والدكتاتوريات المعادية للشعوب.

هكذا كتب «رؤول فالديز فيفو» قبل ثلاثة عقود في دراسات اشتراكية تحت عنوان »لا.. لارهاب الدولة« واليوم تؤكد السياسة الامريكية ولضمان الوصول الى مصالحها بان الاستقرار في العالم مرتبط بالديمقراطية وحقوق الانسان!

ومن اجل ذلك راهنت على مشروع الشرق الاوسط ففشل فشلا ذريعاً، وقد بدا ذلك واضحا عندما دعمت الحركات الاصولية في ظل سياسة »الفوضى الخلاقة« التي يعتبر طابعها وبنيتها انعكاسا للجوهر العدواني للسياسة الخارجية الامريكية.

خلال السنوات القليلة الماضية قدمت الدعم السخي للإسلام السياسي، ولقد اوضحت التجربة في مصر من خلال دعم الاخوان المسلمين المعادية للديمقراطية وحقوق الانسان، نموذجا يثير المخاوف من السياسة الامريكية المتعددة الاقنعة!

ووفقا لهذه الرؤية، حرصت هذه السياسة على تكريس استراتيجية اقتصادية امنية عسكرية تهدف الى بسط منطق القوة وتجزئة الكيانات من خلال تقسيم الدولة الوطنية الى اجزاء!

ويمكن تلمّس ذلك بوضوح في العراق وسوريا. وبفضل هذه السياسة تستبدل الادارة الامريكية بمهارة الجزرة والعصا، واحيانا تستخدمها معا، وهي تتجاهل بشكل مخز مصالح الشعوب وتنتهك حقوقهم، كما يحدث للشعب الفلسطيني. وتحت الشعار المنافق (الدفاع عن الحرية وحقوق الانسان) تتدخل بشكل فظ في شؤون بلدان اخرى!

وقد استغل هذا التدخل الحركات الاسلامية المتطرفة، اذ اخذت ادارة اوباما تهتم بالصفقات السياسية، وما التقارب الامريكي ـ الايراني الا مثال على ذلك وباختصار، لقد كشفت السياسة الامريكية عن قدرة ملحوظة في التلون، واتخاذ المواقف المزدوجة، فهي مع الارهاب وضده، اي في الوقت الذي اولت فيه اهتماما كبيرا، بدعم القوى المتأسلمة في دول الربيع العربي، نراها اليوم تشن حربا ضد داعش! وليس بمستغرب ان الدوائر الحاكمة في واشنطن التي هي مع الارهاب وضد الارهاب في آن واحد، في اشد الحاجة لتنفيذ سياسة الاستنزاف والابتزاز وممارسة الضغوط على الدول التي اتخذت مواقف وتدابير مضادة للسياسة الامريكية في الشرق الاوسط.

وفي هذا السياق استخدم الامريكان ورقة داعش، لاثارة الانقسام الطائفي والمذهبي في المنطقة من جهة وهو ما يخدم »الفوضى الخلاقة"، وللوصول الى تسويات مع ايران ضمن اللعبة السياسية الجديدة من جهة أخرى، ولاستنزاف روسيا جراء دعمها لسوريا، وتدخلها في اوكرانيا من جهة ثالثة. والاهم من هذا كله استنزاف الدول الداعمة للتحالف الدولي ضد الارهاب، وخصوصا ان ادارة اباما بعد الازمة المالية تعاني من عجز كبير في النفقات المالية والبطالة!

هذا الافق السياسي الامريكي، لا يمكن ان يخدم الحرية وحقوق الانسان، بقدر ما يخدم المصالح الامريكية، التي تبحث عن اسواق جديدة، تلبي مصالح الاحتكار الامريكية.

وليس هناك ما يثير الرثاء أكثر من اولئك الذين صفقوا ـ ولا زالوا ـ للدور الامريكي لاعتباره المخرج الوحيد نحو التغيير والديمقراطية وحقوق الانسان!

في حين لا ندري لماذا نسي أو تناسى هؤلاء ان سجل الادارة الامريكية – الشيطان الأكبر – حافل بالإرهاب والانتهاكات والعنصرية، وما قتل ما يكل براون على يد ضابط في فيرغسون، وقمع الاحتجاجات في أكثر من ولاية، وتورط الاستخبارات الامريكية (CIA) في قضايا التعذيب، ليس الا دليل ساطع على عداء الولايات المتحدة لحقوق الانسان، وهو ما يكشف زيف الاقنعة الامريكية!

> دعمت الحركات الأصولية في ظل سياسة «الفوضى الخلاقة»

صلاح الجـودر
Sh.s.aljowder@gmail.com

مصر العروبة أولاً وأخيراً

جاء البيان الختامي لقمة مجلس التعاون الخليجي الخامس والثلاثين"7-9 ديسمبر2014م" بالدوحة ليؤكد على المكانة العالية التي تتمتع بها مصر"قيادة وحكومة وشعباً"، ولعل الأبرز في البيان الختامي الذي تضمن عشرين توصية هو دعم دول الخليج لجمهورية مصر ورئيسها عبدالفتاح السيسي لتعود العلاقات الخليجية المصرية إلى سابق عهدها.

عام 2014م كان هو الأكثر توتراً بين مصر ودول الخليج، فقد بلغ التوتر درجة لم تشهدها العلاقات من قبل، بل إنعكس ذلك على علاقات دول المجلس فيما بينها، ولعل سحب السفراء الثلاثة"السعودية والإمارات والبحرين" من العاصمة القطرية "الدوحة" إحدى آثار ذلك التوتر الذي يعود سببه إلى عبثية جماعة الإخوان المسلمين في المنطقة، لذا عقد المراقبون والمتابعون للشأن الخليجي الآمال على قمة الرياض التكميلية"نوفمبر الماضي" للخروج من الأزمة، وهي القمة التي بذل فيها خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز والشيخ صباح الأحمد الصباح أمير الكويت والشيخ محمد بن زايد آل نهيان ولي عهد أبوظبي جهداً كبيراً لترميم البيت الخليجي من الداخل من جهة، وكذلك السعي لعودة العلاقات مع مصر إلى سابق عهدها بعد طي صفحة الأزمة الأخيرة، تلك الجهود تجلت صورتها في قمة الدوحة التي عرفت بـ"مة الوحدة"، وهي قمة لم تتجاوز الساعتين بمجمل ثلاث كلمات للشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير قطر والشيخ صباح الأحمد الصباح أمير الكويت والسيد عبداللطيف الزياني الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي.

المتابع للتوصيات والمحلل لما تحتويه من رؤية مستقبلية للمنطقة العربية يرى بأنها مهدت الطريق لقيام الإتحاد الخليجي الذي دعا له خادم الحرمين الشريفين، فترميم البيت الخليجي وعودة العلاقات مع مصر جميعها مؤشرات إيجابية بأن الإتحاد الخليجي أصبح قاب قوسين أو أدنى!، فالجميع يرى المخاطر المحيطة بالمنطقة والتي يمكن حصرها في مسألتين:

الأولى: إيران التي لا تزال تلعب بالبيضة والحجر، وما من بقعة بالعالم فيها إشكالية إلا ولها إصبع!، فمع أنها لا تزال ممسكة بالمفاعل الإيراني المقام على مشارف مضيق هرمز ترى يدها الأخرى في العراق وسوريا ولبنان واليمن لتغير هوية أبناء تلك الدول العربية.

ثانياً: التنظيمات الإرهابية أو العصابات كما يسميها نائب رئيس شرطة دبي الفريق ضاحي خلفان أصبح خطرها جلياً في الكثير من المناطق، ولعل إنتشارها في العراق "تنظيم الدول الإسلامية-داعش-"وفي سوريا"حزب الله اللبناني" وفي اليمن "جماعة الحوثيين" يشير إلى أن هناك مخططا كبيرا يستهدف المنطقة لتغيير هويتها، فجميع تلك التنظيمات والعصابات تعمل خارج نطاق الدولة والقانون، فتمارس العنف والإرهاب لفرض سطوتها، والمؤسف أنها تمارس أعمالها تحت شعارات دينية، والدين منها براء، بل إنها تزرع سموم الطائفية والإصطفاف المذهبي!.

الربيع العربي اليوم -إن صح التعبير- يحتاج إلى تكتلات قوية تستطيع أن تواجه المتغيرات التي تستهدف الهوية، لذا كان من الواجب هلى دول الخليج أن تسارع الخطى للخروج من مرحلة التعاون إلى مرحلة الإتحاد، ثم لا بد من تعزيز العلاقة مع مجموعة من الدول العربية مثل مصر والإردن والمغرب، وهي ثلاث دول تحمل نفس الهموم، لذا المتغيرات التي تشهدها المنطقة يجب أن يوازيها عمل مؤسسي حديث!!، فالوضع العربي اليوم يعاني من التفكك والإنقسام، لذا لا يمكن لأي دولة أن تواجه إرهاباً مدعوماً من الخارج!.

فقمة الدوحة وما رافقتها من خطابات سياسية على المستوى الخليجي والمستوى المصري قد أكد على قضية واحدة على أن الإرهاب الداخلية هو أكثر خطورة من الحروب التقليدية، لذا أقر المجلس ثلاث توصيات مهمة، قيام قيادة خليجية موحدة مقرها في الرياض، وإنشاء جهاز للشرطة الخليجية بمثابة إنتربول ومقره أبوظبي، وكذلك إنشاء قوة بحرية خليجية-إحتمال أن يكون مقرها بالبحرين-، ولكن ما تم التأكيد عليه خلال القمة لعودة العلاقات مع مصر الشقيقة هو عدم إيجاد أرضية لقوى الإرهاب والتطرف.

للرجوع للمقالات السابقة